

الطبيباني يستفسر من الشمالي عن الطاقم الوظيفي لرئيس الوزراء السابق



د. وليد الطبيباني

افادني بما يلي:
 ● على اي اساس تم منح هذا المبنى للموظفين الذين كانوا تابعين لرئيس الوزراء السابق؟
 ● ما المهام والوظائف التي سيباشرها هذا الطاقم والتي على اساسها تصرف لهم وزارة المالية مخصصات للرواتب؟
 ● ما صفة ان هذا الطاقم طلب مخصصات اضافية له بعشرة ملايين دينار؟ واذا لم يصح فما المخصصات التي تم توفيرها لهم؟

وجه النائب د. وليد الطبيباني سؤالاً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً المالية مصطفى المالي وجاء السؤال كالتالي بلغني ان الطاقم الوظيفي التابع لرئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر محمد نقل مكان عمله الى احد المباني التابعة لمجلس الوزراء للمبنى الذي كان مخصصاً للجنة توني بليز بناء على توجيهات رئيس الوزراء السابق. فالرجاء من وزير المالية بصفته مسؤولاً عن املاك الدولة

الطاحوس والمطر لحل تسرب غاز الأحمدي وتلوث أم الهيمن



خالد الطاحوس



د.حمد المطر

هو الدستور والقانون وان لم تحل قضية تلوث ام الهيمن وتسرب الغاز في الاحمدي فسيسقط السقف على الحكومة.

وقال الطاحوس في تصريح للصحافيين اننا نعلن عن رسالة واضحة الى رئيس الوزراء والوزراء ايضا ان لم يصحح العيب في ام الهيمن والاحمدي فلن نقبل باي حلول ترقيعية.

وذكر الطاحوس ان ام الهيمن والاحمدي من الملفات التي بحثناها في السابق وقدمنا استجوابا الى رئيس الوزراء السابق بشأن التلوث في ام الهيمن وشكلت لجنة اعلنت عن جدول زمني لنقل المصانع ولم تؤدي عملا خشية اصحاب المصانع الذين انتهكوا قانون البيئة. وخاطب الطاحوس رئيس الوزراء: يا جابر المبارك ما راح نقبل ان يستمر الوضع بهذا الشكل واللجنة العييفة التي شكلت بعد تسرب الغاز في الاحمدي يبدو

والاسكان واردة خصوصا ان هناك اكثر من فكرة مطروحة بشأن التعامل مع سكان ام الهيمن، فهناك من يرى ان التهمين هو الحل، وقرى آخر يفضل ايجاد بدائل لغاطني المنطقة.

من جانبه بيّن النائب خالد الطاحوس ان سقفاً مع الحكومة

اعلن رئيس اللجنة البيئية النائب د.حمد المطر ان اللجنة ستقوم بجولة ميدانية الى بيوت الاحمدي التي تسرب منها الغاز، مشيراً الى ان وجود معلومات خطيرة تتعلق بتسرب الغاز وهناك من يطمع بالموضوع.

وقال المطر في تصريح للصحافيين اجتمعت للجنة البيئية امس وضعت اولوياتها وستطلب امس من المجلس استعمال اكثر من لجنة تحقيق لبرزها لجنة تسرب الغاز بالإضافة الى التعويضات البيئية وام الهيمن وام القواطي.

وبين المطر ان مشكلة تلوث ام الهيمن ستطرح بقوة وستقوم باستدعاء الهيئة العامة للبيئة اما في ملف ام القواطي فستقوم باستدعاء وزير الدفاع والتعويضات البيئية مسؤوليتها خاضعة لوزير النفط.

وذكر المطر ان احتمالية تشكيل لجنة مشتركة بين لجنتي البيئة

هايف يسأل شهاب عن قيام مدير عام بإنهاء ندب موظف

وجود اي قرار ارجو تزويدي بصورة القرار.
 ● وما اسباب هذا القرار.

نظركم شرحاً للوحدة الوطنية وضرباً للفساد المجتمعي الواحد من عدمه؟
 ● هل تقدم نائب المدير العام بشكوى رسمية لكم بهذا الخصوص؟
 ● ما الاجراء الذي اتخذتموه بخصوص هذه الشكوى وهل فتمت بفتح تحقيق رسمي بهذا الخصوص من عدمه؟ وفي حال عدم القيام بذلك يرجى بيان الاسباب التي حدثت بكم لتجاهل الشكوى.
 ● وفي حالة صحة هذه الواقعة هل فتمت بصار اي قرار بإنهاء ندب الموظف المذكور من خلال وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية بإنهاء ندب الموظف المذكور خاصة بعد ورود الشكوى وفي حالة

وجه النائب محمد هايف سؤالاً برلمانياً الى وزير العدل والاوقاف والشؤون الإسلامية جمال شهاب جاء فيه: طالعنا جريدة «سبر» الالكترونية بتاريخ 2012/2/23 عن خلاف نشب بين مدير عام وكييل وزارة ونائبه بدرجة وكيل مساعد في احدى الهيئات التابعة لوزير الاوقاف والشؤون الإسلامية على خلفية قيام المدير العام بإنهاء ندب احد الموظفين ذوي الكفاءة وانه عند سؤال نائب المدير عن سبب قيام المدير بإنهاء ندب اجهه بالقول لا يجب البدو. وعليه يرجى افادتي بالتالي:
 ● صحة ما ذكرته هذه الجريدة الالكترونية عن الخلاف وما اساس ذلك في الحالتين؟
 ● ما الاثر القانوني المترتب على وجود هذه القيود على تعاملات الفئات المهتم لها مع الدولة؟
 ● هل يمنع وجود القيد الأمني من تلقي الرعاية الصحية او التعليمية؟
 ● كم عدد الافراد المدرجة لهم قيود أمنية من واقع سجلات الدولة لجهة غير محددية الجنسية؟
 ● ما الالية الميعية للاعتراض على الادراج الخاطي للقيد الأمني، وما الجهة المختصة بتلقي هذه الاعتراضات وبحثها والبث فيها؟
 ● نسخة من جميع القرارات التنظيمية الصادرة بشأن ما سبق، مع بيان تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
 اما السؤال الخامس فقد جاء كما يلي: يرجى تزويدي بالتالي:
 ● كم عدد حالات الوفيات غير الجنائية الثابتة في سجلات الوزارة والمقيدة تحت جرعة زائدة خلال الفترة من 2010/1/1 الى 2010/12/31
 ● كم يبلغ عدد غير الكويتيين الصادرة أوامر ابعادهم خلال الفترة من 2011/1/1 الى 2011/12/31
 وكم عدد الموقوفين لغراض تنفيذ أوامر ابعادهم حتى تاريخ توجيه السؤال وتاريخ ايقاف كل حالة؟
 وجاء السؤال السادس كالتالي: نصت المادة 39 من قانون الانتخاب على: ويعين رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب، ويجرح محضر بنتيجة الانتخاب للدائرة من اصل صورة يوقع عليه كل من رئيس هذه اللجنة ورؤساء اللجان الاصلية وعضاء اللجان الحاضرين ويرفق بأصل المحضر محاضر فرز اللجان الاصلية واللجان الفرعية وترسل الى وزارة الداخلية، لذا، يرجى تزويدي بالتالي:
 - ما النتائج التفصيلية لانتخابات مجلس الأمة في الفصول التشريعية الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر؟



محمد هايف

الوسمي يستفسر من الحمود عن أسماء القيادات الأمنية المحالة للنيابة على خلفية قضية الميموني

الجنسية.
 لذا، يرجى تزويدي بالتالي:
 ● النظام القانوني ما يسمى بالقيد الأمني من حيث اساسه القانوني ومعناه؟
 ● ما الجهة او الجهات المختصة بوضع هذا النوع من القيود وما الجهة او الجهات المختصة برفعه، وما اساس ذلك في الحالتين؟
 ● ما الاثر القانوني المترتب على وجود هذه القيود على تعاملات الفئات المهتم لها مع الدولة؟
 ● هل يمنع وجود القيد الأمني من تلقي الرعاية الصحية او التعليمية؟
 ● كم عدد الافراد المدرجة لهم قيود أمنية من واقع سجلات الدولة لجهة غير محددية الجنسية؟
 ● ما الالية الميعية للاعتراض على الادراج الخاطي للقيد الأمني، وما الجهة المختصة بتلقي هذه الاعتراضات وبحثها والبث فيها؟
 ● نسخة من جميع القرارات التنظيمية الصادرة بشأن ما سبق، مع بيان تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
 اما السؤال الخامس فقد جاء كما يلي: يرجى تزويدي بالتالي:
 ● كم عدد حالات الوفيات غير الجنائية الثابتة في سجلات الوزارة والمقيدة تحت جرعة زائدة خلال الفترة من 2010/1/1 الى 2010/12/31
 ● كم يبلغ عدد غير الكويتيين الصادرة أوامر ابعادهم خلال الفترة من 2011/1/1 الى 2011/12/31
 وكم عدد الموقوفين لغراض تنفيذ أوامر ابعادهم حتى تاريخ توجيه السؤال وتاريخ ايقاف كل حالة؟
 وجاء السؤال السادس كالتالي: نصت المادة 39 من قانون الانتخاب على: ويعين رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب، ويجرح محضر بنتيجة الانتخاب للدائرة من اصل صورة يوقع عليه كل من رئيس هذه اللجنة ورؤساء اللجان الاصلية وعضاء اللجان الحاضرين ويرفق بأصل المحضر محاضر فرز اللجان الاصلية واللجان الفرعية وترسل الى وزارة الداخلية، لذا، يرجى تزويدي بالتالي:
 - ما النتائج التفصيلية لانتخابات مجلس الأمة في الفصول التشريعية الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر؟

المغادرة من واقع سجلات دخول البلاد والخروج منها، مع تزويدي بصورة من اقامة المذكور وهل اوردت افادته في التحريات؟
 ● هل تم الاستماع لافادات شقيق المتوفى من قسبل المباحث حول البيانات التي اوردتها بشأن الواقعة وهل تضمنتها التحريات المقدمة من المباحث ان وجدت؟
 ● هل عثر في شقة المتوفى على كمبيالة صادرة للمتوفى، وهل تم استدعاء مصدر الكمبيالة، وما سبب ذلك، وهل تم الابلاغ عن مفقودات من قبل ذوي المتوفى لموجودات شفته، وهل تم تسجيل محضر بذلك؟
 ● هل تم استبدال ضابط الواقعة بتآخر وهل تم القيام باجراءات جديدة في الواقعة وما اسباب ذلك وهل قيد الواقعة برقم جديد ولماذا، وهل قام الضابط اللاحق باتخاذ اجراءات مختلفة من استدعاءات او مراسلات او ضبطيات، وما هي؟ مع تزويدي بنسخ عن كل ما ذكر من واقع السجلات الرسمية.
 ● يرجى تزويدي بنسخ من جميع تقارير الادلة الجنائية حول الواقعة مع بيان تاريخ احالة الحق للطلب الشرعي وصورة من خطاب الاحالة للنيابة العامة والمستندات المرفقة مع تقرير الاحالة ان وجدت، وما المدة الزمنية التي استغرقتها اعداد تقارير الطب الشرعي حول الواقعة وسبب ذلك؟
 ● هل تبين لجهة التحريات اي معلومات جديدة بعد الاحالة لجهة التحقيق، وما الاجراءات التي قامت بها المباحث بشأنها ان وجدت؟
 وفي سؤال ثالث للحمود جاء فيه: تعتبر الاعمال الجبلية معيارا لاكتساب الجنسية استنادا للمادة 5 من القانون رقم 15 لسنة 1959 تنص على: استثناء من احكام المادة السابقة، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن يأتي: اولا من ادى للبلاد خدمات جليلة.
 لذا يرجى تزويدي بالتالي: كشف باسماء الاجنبيين وفقا لهذا المعيار خلال الفترة من 1990 حتى تاريخ توجيه هذا السؤال، كما يرجى بيان طبيعة الاعمال التي كانت اساسا لمنح الجنسية استنادا لهذا المعيار.
 وجاء سؤال الوسمي الرابع كما يلي: درج بعض المسئولين على استعمال مصطلح القيد الأمني في المسائل المتعلقة بمرآكز غير محددية

ان وزارة الداخلية تتبرأ مما حدث ومن لا يقوم بواجبه او يقصر بلكي جزءه، ويخفيه عنهم وضعوه في موقف محرج.
 انه اذا تكشفت له حقيقة الامور ان هناك مواطنا تعرض للتعذيب والتعدي الذي انتهى بوفاته، فإن ذلك يمثل انتهاكا للكرامة غير مقبول، وقد اوفى بقسمه وقدم استقالته خاصة وقد وضع بسبب غياب القيادات في موقع حرج وغير مبرر وغير مقبول.

لذا يرجى افادتي بالتالي: اسماء هؤلاء القيادات ورتبهم العسكرية والقطاعات التي يتولون ادارتها او الاشراف عليها، والاجراءات المتخذة بحقهم، ونسخة من قرار احالتهم للنيابة العامة ووقفهم عن العمل كما يقتضى القانون ذلك باعتبار ان الافعال التي نسبها الوزير السابق لهم تقيم شبيهة كافتة لاساناتهم التزوير في محررات رسمية وتضليل العدالة وهي افعال مجرمة يعاقب عليها القانون، مع تزويدي بنسخ من القرارات والمراسلات التي تمت بهذا الخصوص.

وفي سؤال آخر من الوسمي للحمود، جاء كالتالي: شهدت منطقة الجابرية في 25 اغسطس 2011 وفاة المواطن الكويتي محمود البناي (32 عاما) مع توافر شبهات جنائية في ملاسعات وفاته، كوجود اصابات عميقة برأس المتوفى، وقد تم تسجيل الواقعة بالقضية رقم 85/2011 الجابرية.

لذا، يرجى تزويدي بالتالي:
 ● نسخة من محضر قيد الواقعة في سجلات المخفر، وما ضم ضابط المخفر المناوب وقت الحادث والاجراءات الميدانية التي قام بها بعد ورود البلاغ والمخاطبات التي قام بها حينها لجهات الاختصاص كالادلة الجنائية واجهزة التحقيق والمباحث مع بيان تواريخ ومضمون تلك المخاطبات.
 ● هل قام الضابط المذكور باستدعاء اي شهود او مشتهيه بهم لاخذ اقرارهم وهل تم احجازهم او احالتهم لجهة التحقيق او المباحث، مع تزويدي بالمستندات الدالة على هذه البيانات مع بيان تواريخ ومضمون تلك المخاطبات.

هل قام الضابط المذكور باستدعاء اي شهود او مشتهيه بهم لاخذ اقرارهم وهل تم احجازهم او احالتهم لجهة التحقيق او المباحث، مع تزويدي بالمستندات الدالة على هذه البيانات مع بيان تواريخ ومضمون تلك المخاطبات.
 ● هل قام الضابط المذكور باستدعاء اي شهود او مشتهيه بهم لاخذ اقرارهم وهل تم احجازهم او احالتهم لجهة التحقيق او المباحث، مع تزويدي بالمستندات الدالة على هذه البيانات مع بيان تواريخ ومضمون تلك المخاطبات.
 ● هل قام الضابط المذكور باستدعاء اي شهود او مشتهيه بهم لاخذ اقرارهم وهل تم احجازهم او احالتهم لجهة التحقيق او المباحث، مع تزويدي بالمستندات الدالة على هذه البيانات مع بيان تواريخ ومضمون تلك المخاطبات.



د.عبيد الوسمي

وجه النائب د. عبيد الوسمي عددا من الاسئلة البرلمانية الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية احمد الحمود جاء كالتالي:
 افاد وزير الداخلية السابق جابر الخالد امام لجنة التحقيق البرلمانية المشكلة في اعقاب مقتل المواطن الكويتي محمد عزاي الميموني بانه قد تعرض لقيادات الوزارة ما يلي:
 امنية بشأن الواقعة، حيث ورد في التقرير تحت بند افادات وزير الداخلية وقيادات الوزارة ما يلي:
 ان بيان الوزارة الاول عن الحادث اعد بمكتبه معرفة اللواء عبدالله النواف ومعه مستشار قانوني، واعتمد فيه على ما استقى من معلومات، وقد اعتد - كما ذكرها مدير ادارة مباحث الاحمدي والذي اشترك مع ادارة الشؤون القانونية والاعلام الأمني في صياغة البيان - تبين بعد ذلك انها غير صادقة ومخالفة للواقع.

واضاف الوزير انه فوجئ بالاختلاف الكامل بين ما ورد في البيان وبين تقرير الطب الشرعي الذي وصله من خلال اتصال من الفريق غازي العمر والذي بلغه ان الواقعة بها شبهة جنائية، وبذلك عمدا سبق اعلانه كما تم تصحيح بيانات المخلة حول الواقعة لتماثل الحقيقة المجردة.
 ان ما اندخل عليه من تضليل في المعلومات، كان بسبب افتقار التواصل بين قيادات الوزارة، وهو ما يفيد بوجود خلل في بعضها وقصور في البعض الآخر، الامر الذي طلب معه تشكيل اكثر من لجنة تحقيق، وسيتم اتخاذ الاجراءات على ضوء ما تنتهي اليه اللجان من توصيات.

واضاف الوزير انه يبرئ ذمته امام الخالق، انطلاقا من ان واجبه حماية الشعب الكويتي لا امانته او المساس بكرامته.
 لا يخفى على اللجنة مع تقديره للعسكريين الموجودين انه يعمل في وزارة مرتهلة تحتاج الى صيانة من جديد، ويشير الى ان ما حدث وقيادتها غائبة عن الوجود فلا خير فيها، وانه يادى الى تقديم استقالته لهذا السبب، اذ لا يستطيع ان يقود قيادة بقيادات على ما هي موجودة الآن، وتساءل مستنكرا ما حدث: كيف تقع جريمة الساعة الواحدة وال نصف ليل وهو وزير للداخلية ولا علم له بها ويصل الى العلم بها من رسالة هاتفية؟

ذياب يقترح إنشاء معهد ديني للبنات في الأحمدي ومبارك الكبير



مناور ذياب

(بنات) في محافظة الاحمدي ومبارك الكبير وما تعانيه الطالبات من معاناة في ذهابهن للمعهد الرئيسي في منطقة قرطبة ولرغبة الكثيرات من الطالبات في الالتحاق بالمعهد الديني، لذا اقترح إنشاء معهد ديني للبنات في محافظة الاحمدي ومبارك الكبير.

قدم النائب مناور ذياب اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لاهمية التعليم الديني واثره على التربية والسلوك القويم وتربية الطالب تربية صالحة، عمادها صحة العقيدة وسلامتها واساسها التوازن بين الحياتين الدنيا والاخرة وتجعله واضع العلاقة في تعامله مع الاخرين بحيث يكون قدوة صالحة في سلوكه ونظرا لعدم وجود معهد ديني

العمير يشيد بقرار تعيين هيئة أسواق المال



د.علي العمير

المفوضين الثلاثة من الكفاءة المميزة والخبرات العريضة التي سيتمكن من انطلاق الهيئة بالشكل الذي يرضيه جميعا ويصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتنمية مدخرات المواطنين، واكد العميري ان وجود الثلاثة سيساهم في دوران عجلة الاقتصاد ويهيء الظروف لانعاش الذي يحقق التنمية التي يتطلع اليها المواطن الكويتي.

بارك النائب د.علي العمير مرسوم تعيين ثلاثة مفوضين في هيئة أسواق المال للمدة المنتقبة من عمر مجلس ادارة الهيئة. وقال العمير في تصريح للصحافيين ان باسل الهارون ود.فصيل الفهد ومشعل العيصي من ابناء الكويت الذين يتمتعون بالكفاءة ومن اصحاب التخصص ونامل ان يساهموا في انقاذ الجزء المتعلق بالجان الاقتصادي، وافاد العمير بان

العميري: مداخل ومخارج لمنطقتي القيروان والقادسية



عبد اللطيف العميري

القيروان على الدائري الرابع لتسهيل دخول وخروج اهالي المنطقة منها واليهما. وفي اقتراح اخر قال العميري: نظرا لما يعانيه سكان منطقة القادسية من زحام وصعوبة الدخول والخروج خاصة في اوقات الذروة اقترح عمل مدخل لمنطقة القادسية على طريق المغرب السريع لتسهيل عملية الدخول للمنطقة.

قدم النائب عبداللطيف العميري اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تعتبر منطقة القيروان من المناطق الجديدة المتخلة بالسكان ونظرا لما تعانيه المنطقة من قلة المداخل والمخارج في الطرق المؤوية لها، لذا فاننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة المؤقر، وننص الاقتراح على فتح مدخل ومخرج لمنطقة

ويسأل عن أسس تعيين هيئة أسواق المال

اسواق المال وسيرتهم الذاتية. ومدى توافر شروط تعيين المفوض من حيث الاختصاص والخبرة من تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك سواء كانت شهادات خبرة ام شهادات علمية مرتبطة بالاختصاصات ذات الصلة بالهيئة المنصوص عليه في المادة 7 من القانون. وبيان الاسس والمعايير الفنية التي تم على اساسها اختيار المفوضين الجدد. وهل تم ترشيح اسماء اخرى لمجلس الوزراء خلاف تلك الاسماء من ذوي الاختصاص والخبرة، واذا تم الترشيح يرجى تزويدنا بالاسماء والسير الذاتية.

وجه النائب عبداللطيف العميري سؤالاً برلمانياً الى وزير التجارة والصناعة أسس الصالح جاء كالتالي: صدر يوم 2012/3/5 مشروع مرسوم من مجلس الوزراء بتسمية ثلاثة من مفوضي الهيئة مكان من تم تقرير انتهاء عضويتهم. ولما كانت المادة 10 من القانون رقم 2010/7 نصت على ان يصدر مرسوم بذلك ولما فان المرسوم بناء على عرض وزير التجارة والصناعة باعتباره مختصا بعرض الاسماء، لذا يرجى الاجابة عن الاسئلة التالية:
 تزويدنا باسماء من تمت تسميتهم مفوضين بهيئة

القيروان على الدائري الرابع لتسهيل دخول وخروج اهالي المنطقة منها واليهما. وفي اقتراح اخر قال العميري: نظرا لما يعانيه سكان منطقة القادسية من زحام وصعوبة الدخول والخروج خاصة في اوقات الذروة اقترح عمل مدخل لمنطقة القادسية على طريق المغرب السريع لتسهيل عملية الدخول للمنطقة.

أشاد بجهود العاملين بالمؤتمر البرلماني الـ 18 ونجاحه الكبير العجمي: قرارات مؤتمر الكويت البرلماني حاسمة لصالح الشأن العربي

السودان والوضع في العراق ونجد الازهاب والتصدي له. وبين العجمي ان البيان الختامي تطرق ايضا الى دعم الحوار الوطني في البحرين واليمن وتونس اضافة الى علاقة الاتحاد البرلماني العربي مع المنظمات البرلمانية كالاتحاد البرلماني الدولي وكذلك الاسلامي وضرورة التنسيق البرلماني العربي المشترك في تلك المنظمات.

وقال العجمي ان البيان الختامي اشار الى كلمة رئيس مجلس الامة ورئيس الاتحاد البرلماني العربي احمد السعدون وما تضمنته كلمته من قضايا عربية مختلفة كانت محل اهتمام. ووضح العجمي ان السعدون التقى على هامش المؤتمر برئيس الاتحاد البرلماني الدولي عبدالواحد الراضي وتم مناقشة دور الاتحاد البرلماني الدولي حيال قضايا المنطقة العربية والتنسيق حول مجمل

البرلمانيين بهذا المستوى مقارنة بالمؤتمرات السابقة ما اعطى زخما سياسيا واعلاميا لمؤتمر الكويت وما نتج عنه من قرارات حاسمة لصالح الشأن العربي بشكل عام.
 ووضح العجمي ان التوصيات التي اقراها مجلس الامة الكويتية حول سورية كانت محل ترحيب من الوفود المشاركة بل كانت هناك اشارة واضحة من المؤتمر بالدعوة للانتقال السلس للحكم وما يعني ذلك من مدلولات بعدم شرعية النظام الحالي والدعوة الى اسقاطه وهو ما يتوافق ورؤية مجلس الامة الكويتي.
 وأشار العجمي الى ان المؤتمر تضمن ايضا فقرة تقدمت بها الوفود الخليجية برفض التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية الخليجية بالإضافة الى الاوضاع العربية لاسيما القضية الفلسطينية ومسألة القدس الشريف ووحدة



عمار العجمي

اشاد وكيل الشعبية البرلمانية العضو عمار العجمي بالرعاية السامية التي اولاهها صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد بحضوره ورعايته لاجتماعات المؤتمر الـ 18 للاتحاد البرلماني العربي.

وقال العجمي في تصريح صحافي بعد انتهاء اعمال المؤتمر اول من امس ان آخر مؤتمر برلماني عربي بهذا الحشد من التمثيل عقد في الكويت كان في عام 1981 ولذا كانت ميزة المؤتمر الذي انعقد بداية الاسبوع الجاري انه يأتي بعد احداث الربيع العربي، مشيراً الى انه لأول مرة في تاريخ الاتحاد يكون التمثيل حقيقيا لبعض البرلمانات العربية بعد ان كان التمثيل فيها صوريا.

واضاف العجمي ان نحو 18 رئيس برلمان عربي شاركوا في هذا المؤتمر وهو تجمع كبير من